



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
مخبر الدراسات القانونية البيئية



الملتقى الدول حول

**الأمن المائي: تهديدات الحماية وسياسات الإدارة**

د دلال بحري

قسم العلوم السياسية

جامعة باتنة

مداخلت بعنوان



**المقاربات النظرية للأمن المائي**

فعاليات الملتقى يومي 14 و 15 ديسمبر 2014

مجمع هيليو بوليس قالمة

الموقع الإلكتروني للجامعة

[www.univ-guelma.dz](http://www.univ-guelma.dz)

العنوان

ص ب 401 جامعة قالمة 24000

السنة الجامعية 2014-2015

## المقاربات النظرية للأمن المائي

تزايد الاهتمام بقضايا المياه خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبحت مسألة الأمن المائي تحتل مكانة هامة في سياسات الحكومات ومراكز الأبحاث عبر مختلف مناطق العالم، حيث أشارت العديد من الدراسات أن النسب العالمية لاستهلاك الماء في ارتفاع مستمر، وأنه ستحدث أزمة كبيرة في نهاية القرن 20 وبداية القرن 21 فقد زادت عشر مرات عما كانت عليه من قبل، ليصل نصيب الفرد الواحد من الماء أقل مما كان عليه عام 1970 بمقدار الثلث.

إن تناقص نصيب الفرد يولد لنا ما يعرف بالندرة المائية التي تحدث بفعل عوامل داخلية وخارجية، فأما الأولى فتتعلق بالسلوك الاجتماعي وتكتسب طابع إداري واقتصادي وثقافي، وأما الثانية فتأخذ طابع قانوني أو سياسي.

إن حدوث اضطراب في معادلة السكان والمياه يشير إلى أن الضغوط المائية قد أصبحت حقيقة قائمة، لا في الدول التي تعاني من ندرة في المياه فحسب ولكن في الدول الغنية بالمياه أيضاً، بينما تعاني العديد من الدول وبالأخص الدول العربية مشكلة ندرة مائية وسوء لإدارتها، تتحدث الدول الغنية عن مشاكل أخرى كالتلوث مثلاً، وأصبح بذلك الاستخدام الزائد عن الحد للمياه من الأمور المعروفة جداً الآن في أجزاء من الصين والمكسيك وتايلندا والولايات المتحدة الأمريكية وشمال إفريقيا والشرق الأوسط.

وهكذا، كثيراً ما تزداد الحاجة إلى المياه في مناطق مثل الشرق الأوسط، والمناطق الجافة في إفريقيا. ومع ازدياد الاحتياجات الاقتصادية ترتفع تكلفة جلب الماء خاصة في حالة ازدياد جفاف المناخ.

تقدر كمية المياه الموجودة على كوكب الأرض بحوالي 1400 مليون كيلوم<sup>3</sup>، الجزء الأعظم من هذه الكمية 97,5%<sup>(1)</sup> هو من المياه المليحة<sup>(\*)</sup> التي تملأ المحيطات والبحار بينما لا تمثل كمية المياه العذبة سوى نسبة 2,5%، إلا أن أغلب المياه العذبة محبوسة عن أن تكون من موارد الحياة في وقتنا الحاضر، فقسم مهم منها يقدر بـ40% موجود في باطن الأرض على عمق يتجاوز مئات الأمتار، وقسم آخر متجمد يقدر أيضاً بـ40% في المناطق القطبية وفي أعالي الجبال الشاهقة. أما الجزء المتاح من الماء العذب فهو محدود جداً لا يصل إلى 20% من إجمالي المياه العذبة وإلى 0.05% من إجمالي مياه الكرة الأرضية، وهنا تبرز إشكالية زيادة سكان المعمورة مع بقاء كمية المياه العذبة ثابتة.

أصبح الماء العذب مورداً لا يكفي الزيادة السكانية، وتحول بذلك شأنه شأن الموارد الاقتصادية الإستراتيجية كالنفط والذهب إلى مادة صراع ونزاع بين الدول والجماعات البشرية.

(1) محمد عبد الفتاح القصاص، "التصحّر"، عالم المعرفة، العدد 242، (فيفري 1999) ص. 68.

(\*) الملح (بكسر الميم وسكون اللام)، والملح (بفتح الميم)، خلاف العذب من الماء ولا يقال: مالح إلا في لغة رديئة (اللسان ص. 600، ج1، ط. صادر).

في بداية القرن 21، كانت الآراء المتداولة حول قضية المياه تعكس وبشكل متزايد تشخيص طوماس مالتوس Thomas maltos للمشكلة(\*)، فقد ظهرت تحذيرات شديدة تشير إلى تقديرات حسابية منذرة بشأن زيادة السكان وتراجع معدل توفر المياه، فهل المياه في العالم في طريقها نحو النفاذ؟ والإجابة ببساطة هي أن هذا الطرح ليس واقعا بأي شكل من الأشكال، ولكن مسألة انعدام الأمن المائي أصبحت تمثل تهديدا بالفعل لمستقبل التنمية البشرية بالنسبة لقطاع عريض ومتزايد من البشر. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المؤثرة كالمنافسة، الإجهاد البيئي، وعدم القدرة على التنبؤ بإمكانية الحصول على المياه كأحد أهم الموارد التي تساهم في عملية الإنتاج.

لكن بالنظر إلى المياه على المستوى العالمي، يمكن القول بأن المتوفر منها يكفي ويفيض للوفاء بجميع احتياجات البشرية، إذن لماذا نعاني من مشكلة الندرة؟ يرجع ذلك جزئيا إلى عدم توزع المياه بالتساوي بين بلدان العالم أو حتى داخل البلد الواحد. مثلا، لن تستفيد البلدان التي تعاني من ندرة مياه في الشرق الأوسط من وجود كميات مياه لدى البرازيل وكندا. كما أنه لا يفيد من يعيشون في المناطق المعرضة للجفاف في شمال شرق البرازيل أن يكون متوسط توفر المياه فيها من أعلى المتوسطات في العالم.

وإذا كان المشهد المائي العالمي حرجا، فإنه في الشرق الأوسط أكثر حرجا، إذ تشير أغلب الدراسات إلى أن هذه المنطقة لا تملك فقط كمية قليلة من الماء لكن أيضا مستوى استهلاك منخفض يقل في كثير من دولها عن معدل 1000م<sup>3</sup> من الماء سنويا للفرد الواحد عام 2007، بعدما كان 2200م<sup>3</sup> سنة 1970، أي نقص بنسبة 50%.

أما تطور نصيب الفرد المستقبلي في نفس المنطقة، فسيكون في أفضل الحالات 500م<sup>3</sup> عام 2025 كمعدل وسطي كمعدل وسطي مع وجود أكثر من 90% من سكان المنطقة في بلدان تعاني من ندرة المياه (2).

لقد أصبحت قضايا المياه لاعتبارات كثيرة تحظى باهتمام عدة فروع علمية ويعكس تفرعها وتعددتها اتساع هذه القضايا من حيث توزيع الموارد المائية وإدارتها، وتحليل العلاقات الدولية الصراعية أو التعاونية التي تفرزها التفاعلات المائية الدولية.

---

(\*) في أوائل القرن التاسع عشر تنبأ توماس مالتوس بمستقبل قائم ينتظر البشرية، ففي مؤلفه المعنون Essay on population ، أطلق نبوءته الشهيرة بأن النمو السكاني سوف يتجاوز نمو الإنتاج الزراعي مؤديا إلى حدوث خلل متزايد في التوازن بين الأفراد و إمدادات الغذاء، ويقول "إن قوة السكان ستفوق بكثير قدرة الأرض على توفير المعاش لكثير من البشر"

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2006، "ما هو أبعد من الندرة القوة والفقير والأزمة العالمية"، نشر لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص. 136

لذلك تتعدد وتتداخل أبعاد وجوانب المسألة المائية، ومن ثم تتنوع رؤى ومداخل ومستويات معالجة قضية الموارد المائية وتأثيراتها المختلفة.

### المبحث الأول: الأمن المائي ضمن مفهوم الأمن الضيق

#### المطلب الأول: مفهوم الموارد و الندرة المائية

##### الفرع الأول: الموارد

يعرف قاموس أكسفورد الموارد بأنها :

"الشيء الذي يلجأ إليه الإنسان للحصول على المساعدة أو الدعم لإنجاز هدف أي هي الأصول المتاحة للإنسان أو هي مصادر ثروة بلد ما كالمعادن البترول، الماء...الخ"<sup>(3)</sup>

أما الجغرافيون والاقتصاديون فيعرفون الموارد بأنها:

"معين لثروة مستخدمة بأي أسلوب وهي في حالة الحركة، بينما المصدر هو معين لثروة كامنة في حالة سكون إذن الاستخدام الإنساني يحول المصدر إلى مورد قابل للإنتاج والاستخدام ومن خلال المبادرة إلى استخدام المصادر تتسع وتتنوع الموارد ويزداد الإنتاج الذي يلبي حاجة الإنسان"<sup>(4)</sup>

ونقصد بهذه الموارد تلك المأخوذة عن المصادر الطبيعية، وتتركز أساسا على الموارد المائية لمالها من أهمية داخل الدولة وفي إطار العلاقات بين الدول. وهي ما يتاح

للدولة من مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في فترة معينة، وتتألف الموارد المائية التقليدية من المصادر السطحية الأمطار، الأنهار، الينابيع، الوديان والمصادر الجوفية متجددة وغير متجددة، أما الموارد المائية غير التقليدية فتتألف من تحلية مياه البحر، معالجة مياه الصرف الصحي والصرف الزراعي...الخ. الاحتكام إلى معادلة السكان المياه ولقد تم تحديد 1700م<sup>3</sup> للفرد كحد وطني للوفاء بمتطلبات المياه في

##### الفرع الثاني: الندرة المائية

يقيم أخصائيو العلوم المائية الأمن المائي عبر أغراض الزراعة والصناعة والطاقة والبيئة، وينظر إلى توفير المياه بكمية أقل من 1000م<sup>3</sup> كمؤشر على حالة من ندرة المياه وتحت 500م<sup>3</sup> على أنه ندرة مطلقة<sup>(5)</sup>.

(3) حسن بكر، حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000) ص.19

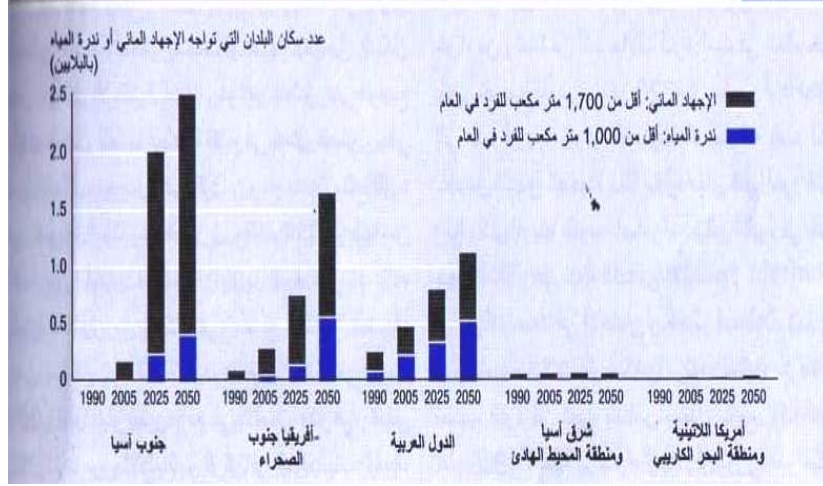
(4) صلاح الدين الشامي وفؤاد محمد الصقار، الموارد دراسة في الجغرافيا الاقتصادية (الإسكندرية: منشأة المعارف،

1986) ص.23

(5) Frank Rijsberman, " Water scarcity: Fact or fiction? New Directions, for a Diverse Planet " (fourth international crop science congress" 26 septembre, 01 October, Australia : Brisbane, june 2006) P.95

## الشكل رقم: 01

### تسارع حدة الإجهاد المائي في العديد من مناطق العالم



كثيرة هي التعاريف التي تناولت الندرة المائية<sup>(6)</sup>، وتستخدم عادة لتوضيح النقص في عرض المياه المعتاد عليه والمعروف باحتياجات الفرد المائية على مدار العام، وهو ما عرف «بحد الأمان المائي» «Water Stress Index» وهو متوسط نصيب الفرد في بلد ما من الموارد المائية المتجددة والعذبة سنويا. للندرة المائية أسباب عديدة يمكن جمعها في :

- 1-العوامل الطبيعية 2-سلوكات الأفراد كالتبذير كالتلوث 3-الاستهلاك الزائد الذي يؤثر على المصادر
- 4-إعادة توزيع الماء أو تحويل الأنهار .

مهما اختلفت أسباب الندرة المائية فإن آثارها خطيرة على الأرض وعلى الإنسان، تتبعها مشاكل اجتماعية، اقتصادية وحتى سياسية. ويبقى الإنسان في كثير من الأحيان هو العامل الأساسي في إحداث هذه الندرة وفي إمكانية تفاديها، من خلال أن هذه الندرة هي حقيقة طبيعية، لكن إدراكات مقدار ونوعية الماء هي دائما جزء من علاقة الإنسان ومواقفه اتجاه بيئته<sup>(7)</sup>.

إن التحدث عن الأمن المائي مرتبط بمحدودية الموارد المائية التي يعتمد في تحديدها إلى مؤشرات مختلفة أهمها المؤشر الكمي، المؤشر الكيفي، المؤشر الاقتصادي.

**1-المؤشر الكمي:** ينصرف مفهوم محدودية الموارد المائية إلى :

<sup>(6)</sup> لا يوجد هناك اتفاق بين المتخصصين في الشأن المائي حول تحديد وتعريف الندرة المائية تعريفا جامعا مانعا، حيث يستخدم المحللون عدد من المصطلحات للتعبير عن حالة الفقر المائي وأبرزها "محدودية الموارد المائية"، "ندرة المياه" "العجز المائي"، "الفقر المائي"، "شح المياه" و"أزمة المياه"، وهي بدورها ترجمات لمصطلحات باللغة الإنجليزية أهمها: (Scarcity of water resources), (water resources limitation), (water scarcity), (water resources scarcity), (water shortage) (water crisis).

<sup>(7)</sup> Thomas Naff, "Conflict and Water Use in the Middle-East", In: Peter Rogers, and Peter Lydon, Water In the Arab World Perspectives, and prognoses (United States of America: Harvard university, 1994) P.253

■ حالة الفقر المائي: وتتحدد حينما يقل نصيب الفرد السنوي من المياه عن  $1000\text{ م}^3$  كحد للفقر المائي عالميا، وتم الأخذ بهذا المعيار نتيجة لتصنيف المحللين حيث قسموا الدول إلى:  
\* دول الوفرة المائية: ويحصل فيها كل فرد سنويا على كمية من المياه تزيد عن  $2000\text{ م}^3$ .  
\* دول الضغط أو الإجهاد المائي: يحصل الفرد فيها سنويا ما بين  $1000\text{ م}^3$  -  $1600\text{ م}^3$   
\* دول الندرة المائية : يحصل الفرد فيها سنويا على أقل من  $1000\text{ م}^3$  (8) .

إن الكثير من خبراء المياه يرفضون اعتبار الرقم  $1000\text{ م}^3$  للفرد في السنة حدا للفقر المائي، لأن قياس هذا المؤشر يتناقص باستمرار في جميع دول العالم تقريبا بسبب تزايد عدد السكان، وعليه يتفق الكثير من الباحثين على أن معدل  $500\text{ م}^3$  من المياه للفرد سنويا هو الحد المناسب للمناطق الجافة وشبه الجافة ومنها المنطقة العربية.

**2- المؤشر الكيفي:** يقصد به عدم صلاحية كل أو بعض الحجم المتاح من الموارد المائية للاستخدام زراعيا، صناعيا، منزليا، ذلك أن توافر المياه بكميات كبيرة مع عدم صلاحيتها للشرب أو للأغراض الأخرى بسبب التلوث لا يعتبر أمن مائي وإنما ندرة.

تعتبر مشكلة التلوث رغم حداتها النسبية أحد معيقات الأمن المائي ، إذ تشهد مياه الأنهار في معظم البلدان النامية انخفاضا ملحوظا في مستويات الأكسجين المذاب، وهذا مؤشر أساسي للدلالة على تلوث المياه الجارية من مجاري الصرف الصحي ويقدر أن حوالي 90% من مياه الصرف الصحي يتم تصريفها إلى الأنهار والبحار من دون أي معالجة<sup>(9)</sup>، ففي عام 2000 لم يكن لدى 1100 مليون نسمة من سكان العالم فرصة الحصول على المياه المأمونة بينما لم يتوفر لـ 2400 مليون نسمة الصرف الصحي المناسب<sup>(10)</sup>، وتجاوز عدد الأطفال الذين أماتهم الإسهال خلال عقد التسعينيات من القرن 20 نتيجة عدم توفر الماء والصرف الصحي الملائمين، عدد الذين قتلوا في النزاعات المسلحة منذ الحرب العالمية الثانية حتى العام 2002.

وقد أورد تقرير التنمية البشرية لسنة 2006 الذي ركز على نقطتين: المياه من أجل الحياة من خلال توفير المياه النظيفة، وتصريف المياه المستعملة وتأمين الصرف الصحي أن 1.8 مليون طفل يموتون سنويا جراء الإسهال، فيما يعاني نصف سكان البلدان النامية مشكلات صحية بسبب العجز عن تأمين المياه، إضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها، كما يشير التقرير إلى أن 1.1 مليار شخص في البلدان النامية لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة، وإن الفقراء هم أكثر من يعاني من هذه

(8) Malin Falkenmark, "water Related limitations to local development", *Ambio*, vol.(16). N°41 (1987) PP. 191-200

(9) الاقتصاد العربي، "التطورات والاتجاهات والمرامي" (التقرير السنوي العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية لعام 1998) ص.69

(10) تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، منشور لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص. 103

المشكلة، فهناك أكثر من 660 مليون شخص لا يحصلون على الصرف الصحي يعيشون بأقل من دولارين يوميا وأكثر من 385 مليونا بأقل من دولار يوميا<sup>(11)</sup>.

**3- المؤشر الاقتصادي:** يعني الحالة التي تكون فيها وفرة في كميات المياه المتاحة في فترة زمنية معينة وبنوعية جيدة، لكن لا توجد الإمكانيات المادية والاقتصادية التي تسمح بإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتوصيل إمدادات المياه للشرب والري والصرف. في هذه الحالة، يترتب على عدم وجود المنشآت المائية اللازمة لإيصال المياه إلى المستخدمين، عدم القدرة على الانتفاع بالمياه وهي نفس النتيجة المترتبة عن عدم وجود المياه كلفة أو وجودها بكميات قليلة<sup>(12)</sup>.

تتباين أقاليم العالم المختلفة بدرجة غناها أو فقرها بالمياه المتاحة إلا أن جميعها باتت تشهد انخفاضا في متوسط نصيب الفرد من المياه المأمونة إما بسبب الزيادة المرتفعة في أعداد السكان أو بسبب الإفراط في الاستهلاك والهدر والتلوث وأحيانا بسببها كل هذه العوامل مجتمعة.

وإذا كانت مسألة وفرة الموارد المائية أو شحها نسبية تتحدد في ضوء عدد من المتغيرات أهمها عدد السكان وحاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمستقبلية، فإن توافر الموارد المائية في بلد ما لا يعني تلقائيا ارتفاع معدلات استهلاك المياه ولا يعني بالتالي حتما ارتفاع مستويات التنمية فيه، كما أن الندرة النسبية في الموارد المائية لا تعتبر سببا قاطعا لانخفاض مطلق في معدل استهلاك المياه ولا تشكل بالتالي عاملا معرقلا بالمطلق لعملية التنمية، فقارة إفريقيا التي تعاني معظم أرجائها من توارث الجفاف هي من أغنى قارات العالم بالمياه لكنها لا تستغل مستوى 3% من مصادرها المائية<sup>(13)</sup>.

ووفق دراسة قدمت إلى المؤتمر الدولي حول المياه والبيئة الذي انعقد في دبلن سنة 1992 فإن دولة البحرين وعلى الرغم من أنها أفقر بلدان العالم بمصادر المياه العذبة، غير أن المواطن يحصل فيها على أعلى حصة للفرد من المياه النقية في العالم، بينما يعتبر المواطن في بنغلاديش الغنية جدا بالمياه من أفقر سكان الأرض من حيث حصته من المياه النقية<sup>(14)</sup>، إذن فمشكلة الندرة ترتبط ارتباطا كبيرا بالقدرة على إدارة وتنظيم استخدام الموارد المائية المتاحة مهما كان حجمها بكفاءة علمية عالية لتحصيل أكبر قدر من الفائدة منها.

مما سبق يمكن أن نصل إلى تحديد مفهوم الندرة المائية من خلال ثلاث مؤشرات وهي:

#### **1- المؤشر الكمي:** يمكن قياسه استنادا إلى:

أ- أن يكون نصيب الفرد من المياه أكبر من خط الفقر العالمي 1000م<sup>3</sup> للفرد/السنة.

<sup>(11)</sup>المرجع نفسه، ص.65

<sup>(12)</sup>محمد سالم محمد سالم طابع، المرجع السابق، ص.36

<sup>(13)</sup>نجيب عيسى، "الأبعاد التنموية لمسألة المياه في الشرق الأوسط" (ورقة بحث قدمت إلى الندوة حول مشكلة المياه في

الشرق الأوسط، بيروت: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، 1994) ص.16

<sup>(14)</sup>المرجع نفسه، ص.17

ب- أن يكون عرض المياه أكبر من الطلب عليها.

2- **المؤشر الكيفي:** المرتبط بنوعية المياه المستخدمة هل هي ملوثة أم لا. فقد تكون المياه متوافرة ولا يمكن استعمالها.

3- **المؤشر الاقتصادي:** ويقاس بضرورة توفر البنية الأساسية اللازمة لنقل وتوصيل المياه إلى المستخدمين لأن الفقر الاقتصادي يترتب عليه عدم قدرة الحصول على المياه، بالرغم من توفرها بكميات كثيرة.

بعدما عرفنا الندرة المائية ما هي أهم المقاربات النظرية التي تناولت هذا الموضوع ؟

### المطلب الثاني: الأمن المائي من المنظور الواقعي

#### الفرع الأول: المنظور الواقعي الكلاسيكي

يتميز المنظور الواقعي الكلاسيكي باختلاف كبير في المواقف والتصورات النظرية حول مفهوم الأمن وطبيعته، وإذا كان الأمن المائي أحد أهم المواضيع المرتبطة بالأمن البيئي الذي يدخل ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع ، إلا أن ذلك لم يمنع مدافعي الأمن الضيق من دراسة الأمن المائي. يعتبر مفهوم الأمن المرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليدية، ويمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على المحافظة على دور الدولة في الأمن، ومن هنا فإن مفهوم الأمن من منظور واقعي كما يعرفه فريدريك هارتمان Frederick Heartman بأنه:

" جوهر المصالح القومية التي تدخل الدولة من أجلها الحرب فورا أو في فترة لاحقة"<sup>(15)</sup>.

وعليه، يركز المنظور الواقعي للأمن أساسا على:

- 1- بقاء الدولة يتحقق باستخدام القوة العسكرية وبالتالي يرتبط بمفهومي الردع والقوة.
- 2- التهديدات التي تواجه الأمن الوطني هي تهديدات خارجية ذات طابع عسكري.
- 3- إن مسؤولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات.

تناول المنظور الواقعي البعد الاقتصادي للأمن، لكن من زاوية ضيقة، ويعني الأسس الاقتصادية للقوة العسكرية للدولة، فبواسطة القوة الاقتصادية يمكن للدولة الدخول في سباق نحو التسليح التقليدي أو النووي<sup>(16)</sup>. وكعدم للتصورات التقليدية للأمن الاقتصادي، يؤكد س.توماس C.Thomas على أهمية البعد الاقتصادي، ذلك أن الأمن لا يرتبط بالمسائل الداخلية أو العسكرية فحسب، بل يتعداها إلى تأمين الأنظمة الغذائية، النقدية والتجارية<sup>(17)</sup>.

انتقد هذا التحليل في العديد من الجوانب أهمها:

(15) نجيب عيسى، المرجع السابق، ص.116

(16) عمار حجار، "السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي-استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل" (رسالة ماجستير

في العلاقات الدولية، جامعة بانتة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2002) ص.61

(17) المرجع نفسه، ص. 62



■ عندما نتحدث عن الأمن لا يمكن أن يتحقق حتميا بالوسيلة العسكرية وبتحسين القدرات العسكرية لتفادي المخاطر الخارجية، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللأمن مما يدفعه للاستعداد لمواجهة الخطر، وهنا يبرز ما عرفه جون هرز John Herz بالمعضلة الأمنية(\*) أو بالدوامة الأمنية وهي تحضيرات دفاعية للدفاع عن النفس في بيئة معادية أو هجومية قصد تغيير الوضع القائم لهذه الدولة التي قررت تحسين قدراتها، من جهة أن زيادة الإنفاق العسكري لتحقيق الأمن القومي يؤثر سلبا على التنمية إذ كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة اقل وأدنى تنمية(18).

■ انتقد المفكر روبرت ماكنمار Robert Macnmara مفهوم الأمن من وجهة نظر الواقعيين في قوله:

"إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها وليس هو النشاط العسكري وإن كان يشملها وإن المشكلة العسكرية مجرد وجه سطحي لمشكلة الأمن الكبرى"(19).

■ إن الاتجاه الواقعي تجاه أطراف الأسرة الدولية والمتغيرات الداخلية لأنه يركز على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متصارعين وبذلك لم يهتم بكل أبعاد الأمن واقتصر على البعد العسكري.

### الفرع الثاني: المنظور الواقعي الحديث

إن مفهوم الأمن لم يتغير من المنظور الواقعي الكلاسيكي إلى المنظور الواقعي الجديد نجد مثلا كينيث والتز Kenith Waltz يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية، وفيها ينتفي وجود سلطة دولية وهي الحالة التي لا تسمح فقط بحدوث حروب، بل تجعل من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها طالما لا توجد هناك مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية(20). ويؤكد كينيث والتز على أن فوضوية النظام الدولي تجعل الدول تنتهج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية self help، ويقول في هذا الصدد أن:

"مبدأ الاعتماد على الذات« هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام

---

(\*) المعضلة الأمنية Security Dilemma أو المأزق أو الدوامة الأمنية: مصطلح صاغه لأول مرة جون هيرز Jhon Herz ، ويشير هذا المصطلح إلى الحالة الفوضوية للنظام الدولي وفيها تكون الدولة مسؤولة على حماية نفسها من دول عدوانية محتملة، وعليها اكتساب الوسائل لتحقيق ذلك من خلال بناء القدرات العسكرية، لكن بعد ذلك تصبح هذه الدولة مصدر تهديد للآخرين الذين يلجأون بدورهم إلى زيادة القدرات العسكرية، وهذا ما ينقص من مستوى أمن الدولة الأولى، وهذا ما يشكل حالة المعضلة الأمنية، لان الدول عند محاولتها تعزيز أمنها قد تكون نتائجها عكسية وتجعل نفسها أقل أمنا (18) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ص.21

(19) محمود محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1998)

فوضوي وأنه في الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى<sup>(21)</sup>.

ويضيف أن الوحدات في سعيها لتحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها في حالة الفوضى عليها الاعتماد على الوسائل والاجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، إن مبدأ الاعتماد على الذات هو شكل حتمي للتصرف في النظام الفوضوي<sup>(22)</sup>.

يؤكد رواد الواقعية الجديدة على أن العالم لا يزال يعيش في حالة من فقدان الثقة وتسابق دائم على الأمن، وإن التعاون بين الدول يحدث لكن من الصعب تحقيقه والأصعب من ذلك هو المحافظة عليه. من بين العوامل التي تجعل التعاون صعبا بين الدول عامل الخداع والمكاسب النسبية، فبالنسبة للخداع لم ينف كل من والتز Waltz ومارشايير Mearsheimer-ويمثلان الفريق الأول للواقعية الجديدة الذي يعرف باسم الواقعية الهجومية<sup>(\*)</sup> - أنه في الحقبة التي تلت الحرب الباردة كان للدول فرص أكبر للتعاون فيما بينها ويؤكدان أنه توجد حدود واضحة لهذا التعاون لأن الدول لطالما كانت - ولا تزال - متخوفة من وقوع خداع في الاتفاقيات المبرمة<sup>(23)</sup>، وهذا ما يجعلهما يعتبران أنه برغم قابلية العلاقات الاستراتيجية للتغيير، إلا أن التهدة تبقى مؤقتة<sup>(24)</sup>.

أما عن المكاسب النسبية فهي أيضا كعامل يمنع التعاون بين الدول، ذلك أن هذه الأخيرة تهتم بالمكاسب النسبية أكثر من المكاسب الجماعية فبدل أن تهتم الدول بعملية التعاون التي تنتج ربحا على كل الشركاء، فإنها تكون حذرة في مكاسبها بالمقارنة مع الدول التي تتعاون معها، ولأن كل الدول تحاول الحصول على أقصى درجة من الريح في جو يسوده التنافس وعدم الثقة في المحيط الدولي، فإنه من الصعب تحقيق التعاون والحفاظ عليه. يربط رواد الواقعية الهجومية بين القوة والأمن، لأن هذا الأخير

---

(21) The structure of the system forces states into this kind of behavior; the only way out is structural change. Nevertheless, Waltz sees virtues in anarchy--principally that the high costs of organization in a hierarchic order are avoided and that states can preserve their autonomy. In : Kenneth Waltz, Theory of International Politics (New York : Addison Wesley, 1979) PP.108-115.

(22) Ibid, P.111

(\*) الواقعية الهجومية Offensive Realism: من أهم روادها جون ميرشايير John Mearsheimer، إيريك لابس Iric Labs وروبرت جيلبين Robert Gilpin. ترسم هذه الواقعية صورة متشائمة وقائمة عن السياسات الدولية بشكل عام ويقتريون من تصور مورغاننو حول الصراع حول القوة، لكن يختلفون عنه في كون مصدر هذا السلوك ليس الطبيعة البشرية كم يقول مورغاننو، وإنما بفعل البنية الفوضوية للنظام الدولي. وتتمسك الواقعية الهجومية بفكرة أن الفوضى وغياب سيادة عليا توفر الأسباب للتوسع، وهذا ما يجعل كل دولة تحاول مضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى

(23) John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: An introduction to International Relations (New York: Oxford University Press, 1<sup>st</sup> Published, 2001) P.220

(24) Andrew Linklater, " Neo Realism in Theory and Practice" In : Ken Booth, Steven Smith, (eds) international relations theory today (London : Polity Press, 1995) P.150

يقتضي من الدولة مضاعفة قدراتها النسبية وتحقيق التفوق على الخصوم، كما يرون بأن العمل الهجومي عادة ما يكون ناجحاً، ذلك لأن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم<sup>(25)</sup>.

إن هذه النظرة لمسألة التعاون، وإن اختلفت نوعاً ما عن الواقعية الكلاسيكية فإنها تتفق معها في صعوبة تحقيق التعاون والإبقاء عليه بين الدول، لكن الفريق الثاني في الواقعية الجديدة والذي يعرف بالواقعية الدفاعية<sup>(\*\*)</sup>، يرى بضرورة تعديل هذه الأفكار، لأن الواقع الحالي للعلاقات الدولية يتطلب التعاون بين الدول في مواضيع عديدة، وفي مقدمتها المشاكل العابرة للحدود كالتلوث، ومشكلة الندرة المائية.

لا يربط رواد الواقعية الجديدة ربطاً مباشراً بين مضاعفة القوة والأمن، فالهدف الأساسي للدول هو البقاء أي الأمن وليس مضاعفة القوة، كذلك إن السعي لزيادة القوة قد يجعل الدول أقل أمناً وهذا ما أوضحناه في المعضلة الأمنية<sup>(26)</sup>. إن التغيرات التي حدثت ما بعد الحرب الباردة، جعلت استراتيجية استخدام القوة العسكرية للتوسع أمراً مرفوضاً في ظل الاعتماد المتبادل والعولمة، وإن النزعة العسكرية المفرطة هي سبب التوجه إلى الحروب وفق قرارات غير عقلانية.

انتقدت أفكار الواقعية الهجومية الخاصة بالأمن لأسباب أهمها:

1- إن العلاقات بين الدول لا يحكمها دائماً مبدأ المنافسة الدائمة التي تنتج عنها الحرب، حيث أثبت أن العمل المشترك له منافع واضحة في التقليل من المخاطر والشكوك أفضل من الخوض في منافسات لا جدوى منها كالتي ميزت فترة الحرب الباردة<sup>(27)</sup>.

2- إن التركيز على فكرة المكاسب النسبية خاطئة، إذ أن الدول عادة ما تسعى للتعاون خاصة بسبب مخاطر الحصول على المكاسب النسبية، ولحل مشكلة الأمن يجب أن تكون في إطار القبول بمساواة غير عادلة أفضل من البحث على أقصى حد من الريح والذي قد يؤدي إلى اندلاع ونشوب سباق الدول الأخرى نحو التسلح مما يعني توفر أمن أقل على المدى الطويل.

وما يؤكد أيضاً خطأ فكرة المكاسب الذاتية ما ذهب إليه المفكر باري بوزان Barry Buzan في

قوله:

"أن الدول بدأت تدريجياً تتبنى فكرة أن الأمن الوطني لكل دولة مترابط بالأمن الوطني للدول الأخرى، وزيادة المرجعية الذاتية في سياساتها الأمنية مهما

<sup>(25)</sup> John Mearsheimer, Tragedy of Great Power Politics, (New York: Library of congress cataloging, 2001) P.35

<sup>(\*\*)</sup> الواقعية الدفاعية Defensive realism: من أهم روادها ستيفن فان إيفيرا Stephen Van Evera، ستيفن والت Stephen Walt، جاك سنايدر Jack Snyder، باري بوزان Barry Bosen، روبرت جيرفيس Robert Jervis وشارل غلاسار Charles Glaser.

<sup>(26)</sup> Jeffrey W. Taliaferro "Security-Seeking under Anarchy: Defensive Realism Reconsidered," International Security, vol. 25, no. 3 (winter 2000/2001) P.129

<sup>(27)</sup> John Baylis And Steve Smith, op .cit, P.220

كانت إستقطاباتها تميل إلى حب المصلحة الذاتية، إلا أنها تحاول إخماد المصلحة الذاتية لخدمة المصلحة العامة<sup>(28)</sup>.

وفي نظره الشيء الذي يمكن تحقيقه وهو بالتأكيد مرغوب فيه هو الانتقال من الاهتمام بالأمن الوطني إلى التركيز أكثر على الأمن الدولي مثال ذلك نموذج الاتحاد الأوروبي الذي حول الأعداء السابقين إلى حلفاء.

إن الفاصل بين الفريقين هو أن الأول يسعى لسيطرة غربية مطلقة على شؤون العالم ويشدد على عنصر الأمن لحماية الأسواق الدولية والموارد في مواجهة الآخرين، بينما الثاني يشدد على قيام نظام اقتصادي عالمي يشارك فيه الجميع كل حسب قوته الاقتصادية مع ترك مزايا نسبية للآخرين<sup>(29)</sup>. ففي حين سعى رواد الواقعية الهجومية إلى إثارة هاجس الأمن الوطني من جديد عقب انتهاء الحرب الباردة، لحماية المصالح الأمريكية العليا على ما عداها من منظور عالمي، سعى رواد الواقعية الدفاعية إلى دوام السيطرة على الجنوب ولكن من منطلق آخر هو التعاون الدولي، فالحصول على مكاسب نسبية أكثر أهمية من الحصول على مكاسب مطلقة في الاقتصاد العالمي<sup>(30)</sup>.

إذن يبدو من خلال المنظور الواقعي الكلاسيكي أو الحديث أن القوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق وضمان الأمن من منطلق أنه في حالة الفوضى التي تميز النظام الدولي، يمثل الأمن الهدف الأسمى لأي دولة، والذي يجعل الدول تسعى باستمرار لامتلاك القوة التي تقيها في تنافس مستمر، وفق ما يعرف بالمعضلة الأمنية، ويتضح كذلك من المنظور الواقعي أن الدولة هي المرجع الأساسي للأمن وهذا ما يعني مفهومه الضيق.

رغم اتفاق الفريقين الواقعي الكلاسيكي والواقعي الحديث على إبقاء دور الدولة كعامل وحيد أساسي في الأمن، وعلى دور القوة التي تحدد العلاقات بين الدول، إلا أنه وبعد الحرب الباردة يتفق معظم مفكري الواقعية الجديدة على وجود تغيير ملحوظ بالنظر إلى طبيعة الأمن. من بين أهم مواضيع الأمن التي اهتم بها الواقعيون الكلاسيكيون والواقعيون الجدد موضوع الأمن المائي، فكيف كان منظورهما؟

أكد الواقعيون الكلاسيكيون على وجود علاقة بين ندرة الموارد والصراع تحدث عن ذلك العديد من المفكرين مثلاً: فالكن مارك وويد ستراند Falkenmark & widstrand حيث يعتبران أن الندرة المائية هي من أسباب العديد من الحروب، ففالكن مارك ترى:

<sup>(28)</sup> Barry Buzane, people, states and fear : An Agenda for international security, studies in the post-cold war Era, (lynne Rienner publisher 2<sup>nd</sup>, 1991) P.25

<sup>(29)</sup> Charles w.kegley (ed), controversies in international Relations Realism and the New Liberal challenge (London: Mac Milan, 1995) P.130

<sup>(30)</sup> حسن بكر، المرجع السابق، ص.36

"أن قضية الماء تمثل عامل من عوامل الصراع حاضرا ومستقبلا  
وأن الماء يمكن أن يكون كعامل ذو تأثير كبير للصراعات المسلحة"<sup>(31)</sup>.

انطلاقا من نفس هذه الرؤية تحدث بيتر قلايك Peter Gleik عن زيادة اهتمام الدراسات السياسية في القرن العشرين بموضوع المياه، إذ أصبحت قضية المياه من مواضيع العمليات العسكرية، ووسيلة من وسائل الحرب وعامل بارز في السياسات الدولية وأن لها دورا مهما في الاستقرار الداخلي والدولي<sup>(32)</sup> ولتأكيد وجهة النظر هذه يبين أصحابها أن الماء هو السبب الرئيسي للعديد من الحروب كالحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967.

نرى أنه إذا حللنا هذه الحرب نجد أن الماء لم يكن هو السبب الرئيسي، ولكن كان من بين أسبابها وبذلك لم يكن عامل محدد وإنما عامل مؤثر فقط، كذلك في حين يعتبر أصحاب النظرة الأمنية أن المشكلة المائية هي أهم أسباب الحروب نجد أن العديد من الدول لجأت إلى الوسائل السلمية في تقاسم المياه بينها وأحسن مثال على ذلك مصر والسودان في نهر النيل، وهذا ما ذهب إليه كلا من هوال وآلان Howal & Alan في دراستهما حول النيل سنة 1994 وتوصلا إلى التجاء دول نهر النيل إلى التعاون لاقتسام مياهه كما حاول أيضا الباحثون undala Alam<sup>(33)</sup> وماهتا Mehta J.S<sup>(34)</sup> وكيرمان Kirman<sup>(35)</sup> توضيح ذلك في دراستهم للمثال الهندي-الباكستاني. كما ذهب إلى ذلك المفكر بيسواس Biswas<sup>(36)</sup> في دراسته العلاقات المائية العراقية-السورية.

إن يتضح لنا أن الخلافات المائية بين الدول لا تؤدي دائما إلى الصراعات حيث أن أغلبها يؤدي إلى مناقشات، مفاوضات، وساطة، وحلول سلمية. فمثلا جوزيف ديلاپينا Joseph Dellapenna يعتبر أنه لا يوجد هناك قانون جازم يؤكد أن الندرة المائية تؤدي إلى الصراع والقوة، ويدعم هذا الرأي كل من آران آلهانس Arun Elhance ودانيال دودني Danil Deudney. فديلاپينا Dellapenna بين أن التعاون في حل مشاكل المياه هي الأكثر ترجيحا من الصراع ويؤكد أن المشاركة في الماضي هي أفضل

<sup>(31)</sup> Mostafa Dolatyar, Water Politics in The Middle-East (Great Britain :Mac Milan. Press. LTD, 1<sup>st</sup> Published, 2000) P.19

".....water can be strong contributing factor to armed conflict"

<sup>(32)</sup> Peter Gleick, "Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security" International Security, (1993) P.79

"as the twenty first century approaches, water and water systems are increasingly likely to be objectives of military action, instruments of war, and a salient element of inter state politics"

<sup>(33)</sup> Alam Undala. Z, "Water Rationality Mediating the Indus treaty" (PHD thesis, university of Durham, 1998) P.67

<sup>(34)</sup> J.S Mehta, The Indus Water Treaty: A case study in the Resolution International River Basin Conflict in Viachos (Washington D.C: George Washington University) P.80

<sup>(35)</sup> Syed Kirmani, "Water Peace and Conflict Management the Experience of the Indus and Mekong River Basins", Water International, N 9 (1999)P.20.

<sup>(36)</sup> Asit Biswas, International Water of The Middle-East From Euphrates Tigris to Nile (Oxford university press, 1994) P.52

طريقة لتسيير مشكلة الندرة والتي يمكن أن تؤدي إلى وحدة إقليمية بدلا عن خلاف إقليمي<sup>(37)</sup>، كذلك فند Deudney فكرة «حرب المياه» بقوله:

"إن فكرة الصراعات المائية التي تؤدي إلى حروب بين الدول هي أقل قابلية من تطوير التعاون في المشاكل المائية والتي تشجع السلام، إن الصراعات حول المياه هي فكرة غير مقبولة أمام دور التعاون في حل المشاكل والتي تنمي السلام"<sup>(38)</sup>.

إن المنظور الواقعي الذي يعتبر الأمن المائي كجزء أساسي من الأمن الوطني يكون وفق معادلة صفرية، وهذا ما يعني أن مصالح أطراف الصراع متعارضة أو غير قابلة للتوفيق، أي أن سلوك الأطراف المتصارعة محصورا في إطار بديلين لا ثالث لهما وهما إما الكسب وإما الخسارة. ما يمكننا قوله هنا، أن كل الصراعات مهما كانت طبيعتها فإنها تقتضي من أطرافها شيئا من المرونة التي تحركهم في اتجاه تسوية الأزمة، كما أنه لا طرف يكسب بصورة كاملة ولا طرف يخسر بصورة كاملة.

إذن يقوم التصور الواقعي للمسألة المائية على:

- إن الندرة المائية تحدث حتما الصراع.
- إن الندرة المائية هي موضوع من مواضيع العمليات العسكرية.
- إن الندرة المائية هي أهم القضايا المؤثرة في الأمن الوطني.
- تكون معادلة العلاقات المائية دائما صفرية بسبب تعارض مصالح الأطراف.

لتوضيح أفكار الواقعيين أكثر يلجأ أصحابها إلى إجراء قياس تشابهي بين الماء والبتترول وعلاقتهما بالأمن الوطني، فنجد كاي وماك دونالد Mcdonald & Kay<sup>(39)</sup> قد تنبأ بأن أزمة البترول لسنوات السبعينيات ستنتقل إلى أزمة مياه في الثمانينيات والتسعينيات. كذلك اعتبر بسواس Biswas بأن الندرة المائية ستصبح أخطر المشاكل عالميا في نهاية التسعينيات، مشبها ذلك بما حدث في فترة السبعينيات مع النفط، ويربط هؤلاء الباحثون حرب الخليج الثانية بالبتترول، وهذا ما يمكن إسقاطه على حروب المياه مستقبلا، كما بينت ذلك ساندرا بوستال Sandra postel بقولها:

"إن الماء أصبح مورد استراتيجي كالبتترول من أجله تسعى الدول بمختلف الطرق للحصول عليه"<sup>(40)</sup>.

<sup>(37)</sup> Mostafa Dolatyar, Water Politics in The Middle-East, Op.Cit, P.20

<sup>(38)</sup> Ibid, P.21

<sup>(39)</sup> Adrian MC Donald, and Kay David, Water Resources : Issues and strategies (London and New York : Longman, 1988) P.2

<sup>(40)</sup> Mostafa Dolatyar, Water Politics in The Middle-East, P.21

كما أوضحت أن الماء أصبح خطيراً جداً على العلاقات الدولية ليقف بذلك حتى البترول الذي يمكن إيجاد بدائل له، لكن دون الماء الحياة مستحيلة. يمكن تلخيص هذه المقارنة القياسية بين الماء والبترول في قول إسماعيل سراج الدين Ismail serage eldin نائب رئيس البنك العالمي سابقاً في قوله:  
"إن العديد من الحروب في القرن العشرين كانت من أجل النفط لكن حروب القرن المقبل ستكون حول الماء"<sup>(41)</sup>

على الرغم من أن الواقعيين أصابوا ولو جزئياً في تحليل المسألة المائية وبالأخص في اعتبار هذه الأخيرة سبباً وعاملاً مهماً في العديد من الحروب، لكن ما يعاب عليهم أنهم ركزوا على متغير واحد وهو القوة، في حين أن هذا العامل لا يستطيع أن يكون وحده أداة لتحليل كافة الظواهر المعقدة في السياسة الدولية كما هو الحال في دراسة المشاكل البيئية التي لها طبيعة عابرة للحدود معقدة ومتشابكة Interconnectedness Trans Boundary. وهذا ما حاول بعض مفكري الواقعية الجديدة الاهتمام به، وفي مقدمتهم المفكر تشارلز غلاسر Charles Glaser الذي يؤكد على وجود مواضيع عديدة في العلاقات بين الدول تتطلب تعاوناً، ويستطيع من خلالها الخصوم تحقيق أهدافهم الأمنية. ومن بين هذه المواضيع المشاكل العابرة للحدود كالتلوث وتحقيق الأمن المائي.

نصل في الأخير إلى أنه ورغم محاولة الواقعيين الجدد بعث الهاجس الأمني إلا أن فريقاً منهم يرى بضرورة التعاون الدولي لتحسين الأمن. إذن بمقارنة الاتجاه الواقعي الكلاسيكي والاتجاه الواقعي الحديث نصل إلى إمكانية تحويل مشاكل المياه إلى موضوع تعاوني وليس تصارعي.

### المبحث الثاني: الأمن المائي ضمن مفهوم الأمن الموسع

رغم التحولات التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، استمر الواقعيون الكلاسيكيون والواقعيون الجدد في رفض أي مبادرة لإعادة صياغة مفهوم الأمن خارج إطاره الضيق والمرتبط أساساً بالدولة كفاعل أساسي للأمن، وأن الحرب هي الموضوع الأساسي للدراسات الأمنية لكن، برز في المقابل اتجاه آخر يرى ضرورة تغيير مفهوم الأمن وطبيعته، لأن المنظور الواقعي للأمن لم يعد كافياً لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المعقدة والتي تبتعد تدريجياً عن الدائرة العسكرية، فكانت الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة.

ولم يتمحور الحوار بين أنصار الواقعية بشقيها وبين مدارس أخرى ترى بضرورة توسيع هذا المفهوم كالمدرسة النقدية، بل كان الحوار بين أنصار الواقعية بشقيها. ومن أبرزهم المفكر البريطاني باري بوزان مدير معهد بحوث السلام بكوينهاجن.

**المطلب الأول: بداية توسيع مفهوم الأمن**

**الفرع الأول: مدرسة بحوث السلام**

<sup>(41)</sup> Financial Times, 7 August, 1995, P.2

يرجع العديد من المفكرين فضل توسيع مفهوم الأمن إلى باري بوزان Barry Buzan الذي سمحت دراسته بتوسع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى أبعاد جديدة اقتصادية، بيئية، سكانية وهوياتية. إذ ميز بين أبعاد أساسية للأمن هي (42):

**1-الأمن العسكري:** ويخص القدرات العسكرية.

**2-الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

**3-الأمن الاقتصادي:** ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة .

**4-الأمن الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.

**5-الأمن البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي الكائنات الحية ومحيطها المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

إذن لم تعد الدولة الموضوع الرئيسي والوحيد لفهم أو تفسير السلوكات الدولية، وهذا ما يعني تراجع دور ومكانة الدولة عما كانت عليه في المنظور الواقعي الكلاسيكي، لكن لا يعني ذلك تعويض هذه المكانة من طرف فواعل أخرى. وبذلك سمحت دراسة بوزان بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية وبتعميقها بإدخال مواضيع جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد(43). وعليه فإن أعمال بوزان شكلت همزة وصل بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية للأمن.

كذلك يرجع الفضل في توسيع مفهوم الأمن إلى الليبراليين وفي مقدمتهم المفكر روبرت كيوهان R.Keohane، وتبرز أهمية توسيع مفهوم الأمن إلى الواقع الدولي لما بعد الحرب الباردة الذي أثبت فشل التحليل القائم على البعد العسكري للأمن، ذلك ما دعم الأفكار التوسعية لهذا المفهوم.

### الفرع الثاني: المدرسة النقدية

مع نهاية الحرب الباردة، ابتعدت الدول عن تبني الصيغة القديمة للأمن الوطني ساعية إلى إيجاد صيغ أخرى، لأنه أصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون مجهزا للتعامل مع الأزمات الإقليمية، وأزمة الغذاء، وأزمة الطاقة، وأزمة التلوث البيئي وأزمة المياه وغيرها، وأصبح دور الدولة في الأمن الدولي غير

(42) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.25

(43) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.25



مقرّ به من طرف الكثير من المنظرين أمثال: ماكس هوركهايمر Max horkheimer، ويورقن هابرماس Jurgen Habermas ومايكل وليامس Michel c. Williams وكايت كراوس keith krause الذين يعتقدون أن الدولة أعطيت أكثر من حجمها، اقترحت هذه المدرسة مرجعية جديدة للأمن لتتشكل بذلك قطيعة مع التحليلات المركزية-الدولية لبوزان حيث أنهما يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما للأمن (44).

هذا ما مثل الدراسات النقدية التي ضمت عدد من المقاربات المختلفة وهي: نظرية النقد والتحرير، المقاربات النسائية ومقاربات ما بعد الحداثة، وقد اعتمد هؤلاء الباحثون على أن لهم الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ليأخذ شكله النهائي من خلال المفهوم النقدي.

فبالنسبة لنظرية النقد والتحرير يرى أصحاب هذه النظرية وفي مقدمتهم روبرت كوكس Robert Cocks أنه لا يجب أن تكون الدول مركز التحليل لأنها ليست فقط مختلفة من حيث الصفة بل وعادة ما تشكل طرفا في اللأمن في النظام الدولي، فقد تكون الدول هي جالبة الأمن، لكن قد تكون أيضا مصدر تهديد لشعوبها. إذن حسب هذه النظرية يجب أن يركز الاهتمام على الفرد بدلا من الدولة وباستعمال هذا الأفضل دليل يؤكد عليه كل من كين بوث Ken Booth وواين جونز Wyn Jones لأنه يمكن تحقيق أمن أفضل عن طريق تحرير الإنسانية، يقول بوث في ذلك ما يلي:

"إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقارنة يمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أن هناك التزاما بالانعتاق وهكذا فإن التصور المحوري حول أمن العهد الجديد مرادف للانعتاق"

والذي يعني حسب كين بوث:

" تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها، ومن بين هذه القيود الحرب والفقر والاضطهاد ونقص التعليم والندرة المائية، وغيرها..." (45).

وتذهب النظرية النسوية في هذه النقطة تقريبا نفس وجهة النظر السابقة، إذ ترى جيل ستينز Ail

:Steans

"إن إعادة التفكير في الأمن يضم التفكير في الروح الحربية (العسكرية) وفي البابوية وفي سوء التطور وفي تدهور المحيط، إنه يضم التفكير في العلاقة بين الفقر والديون والنمو السكاني، إنه يضم التفكير في الموارد وكيفية توزيعها" (46).

(44) Dario Battistella, *Théoré des relations internationales* (Paris : Press de sciences politiques, 2003)P.450

(45) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص.22

ورغم أن المفكر بوزان هو الذي حدد مفهوم الأمن الاجتماعي لكن المدرسة النقدية طورته من خلال اختلافها عن بوزان بنقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد الذين يشكلون المجتمع، وبذلك انتقلنا من مفهوم الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب.

إن التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم لا تأتي من القوات المسلحة للدول وإنما من الركود الاقتصادي، الاضطهاد السياسي، ندرة الموارد، التنافس العرقي، تدمير الطبيعة، الإرهاب، الأمراض، كما يقول أصحاب المدرسة النقدية

بذلك فإن أهم إسهامات المدرسة النقدية هو نقل الموضوع المرجعي للأمن من الدولة إلى الأفراد، وعليه فإن مفهوم الأمن انتقل من مفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب. لقد استطاعت المدرسة النقدية تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن المتمحور حول الدولة حصرا إلى وحدات أخرى وأهمها الأفراد، انطلاقا من التغيرات الدولية والتهديدات الجديدة. ورغم التعارض بين أمن الدولة وأمن الأفراد حسب تحليل هذه المدرسة فإنه يتعذر تهميش الدولة في المسؤولية الأمنية، وعليه فالتعاون بين الأفراد والدولة هو أساس المقاربة الأمنية لما بعد الحرب الباردة.

### أولا: الأمن الجماعي

من بين مؤيدي الأمن الجماعي نجد كليفورد كوبيتشان وتشارلز... يرون أن الدول توافق في إطار الأمن الجماعي على بعض المعايير والقوانين للمحافظة على الاستقرار والاتحاد مع بعضها لإيقاف العدوان إذا كان ذلك ضروريا، فإعطاء تعريف للأمن الجماعي يتضمن اعتراف الدول بتحسين أمنها وعلى هذا يجب أن توافق على ثلاثة مبادئ أساسية في علاقاتها الدولية.

■ عليها التخلي عن استخدام القوة العسكرية لتخرج من حالة اللاتوافق وأن تتفق على حل جميع خلافاتها سلميا. يمكن أن تحصل تغيرات في العلاقات الدولية، لكن يجب أن تحل بالتفاوض بدلا من القوة.

■ عليها أن توسع تصورها للمصلحة الوطنية ليتضمن مصالح المجتمع الدولي ككل هذا يعني أنه إذا ظهر أي تحرش في النظام فإن كل الدول مسؤولة جماعيا وآليا بأن تقوم بمواجهة المعتدي باستعمال القوة العسكرية القهرية.

■ وأهم شيء على الدول أن تتغلب على الخوف الذي يسيطر على عالم السياسة وتتعلم كل منها الوثوق بالأخرى، ويؤكد إنيس كلود Inis Claude على أن نظام أمن كهذا يعتمد على ثقة الدول في نصيبها من الأمن الجماعي. المؤيدون لهذا الأخير يتقبلون بأن أفكارهم ليست علاجا كافيا لمنع اندلاع الحروب، لكنهم يؤكدون رغم ذلك على إنشاء مؤسسات أمن جماعي قد تساهم في تجنب المنافسة بين الدول، وعليه فإن مؤسساتية قانونية ومتوازنة أفضل من الفوضى و يبرز هنا مفهوما آخر مهما وهو:

## ثانياً: مجتمع المخاطر

الذي صاغه عالم الاجتماع الألماني إيرليش بيك U.Beck ليصف الخطر باعتباره السمة الرئيسية للمجتمع الإنساني المعاصر بعد اختفاء الأمن النسبي والتحول من مجتمع الثورة الصناعية إلى مجتمع المخاطر<sup>(47)</sup>. يصف إيرليش بيك التغيرات الحاصلة في مجتمعات نهاية القرن العشرين من قناعات أربع وهي:

- أن اللحظة الراهنة هي لحظة انقطاع جذري في تاريخ الحداثة.
- أن مفهوم الخطر قد أضحى المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية المعاصرة.
- أن مقولة "وحدة المصير البشري" والتي ناقضتها مسيرة الحداثة منذ القرن الثامن عشر أخذت تتحول الآن إلى حقيقة واقعة.
- إن مواجهة وحل هذه التحولات تفرض إعادة النظر في مدى فاعلية منظومات القيم العالمية، وصيغة نسق تفسيري جديد لفهم تحديات العصر.

ويجسد إيرليش بيك أهم المخاطر التي تواجهها البشرية اليوم في التلوث الإشعاعي الذري لسوء استخدام بحوث الهندسة الوراثية كحقن النباتات بهرمونات تضخيم الثمار، تصنيع علف الحيوانات...، بالإضافة إلى ذلك التغيرات الكبيرة في المناخ العالمي كارتفاع معدلات الغازات الملوثة، الزلازل والفيضانات كفيضانات تسونامي التي فاقت آثارها التدميرية آثار الحروب الكبرى، أدت هذه المخاطر إلى موجات كبيرة من التعاطف الإنساني، وتحول بذلك مجتمع الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر العالمي.

من مختلف الاتجاهات النظرية السابقة يمكن أن نصل في الأخير إلى تعريف الأمن بأنه:

"تلك العملية التي تعكس في مسيرتها دلالة مفهوم معقد متشابك والتي تعني بالأساس قدرة الدولة شعباً وإقليمياً وحكومة على حماية وتنمية قدرتها، وإمكاناتها على كافة المستويات من خلال كافة الوسائل والسياسات. كل هذا من أجل تطبيق نواحي الضعف في الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، تطوير نواحي القوة لفلسفة وطنية شاملة تأخذ في اعتبارها كل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة".

وعليه فإن مفهوم الأمن هو مفهوم ديناميكي ليس بالحقيقة الثابتة التي تحققها الدولة مرة واحدة، بل مسألة متغيرة فقد تكون الدولة في مرحلة ما آمنة وفي مرحلة أخرى غير آمنة، كما أنه مفهوم متعدد الأبعاد السياسية، الاقتصادية والاجتماعية<sup>(48)</sup>.

**المطلب الثاني: المقترّب البيئي**

**الفرع الأول: مفهوم الأمن البيئي**

(47) السيد يسين، إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة (القاهرة: دار ميريت، ب ط، 2006) ص.33

(48) منذر خدام، الأمن المائي العربي، الواقع والتحديات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001) ص.17

جاء هذا الاتجاه نتيجة التطور الرابع من الثورة الصناعية وهو طور البيئة والتنمية، يربط بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة واستمرار التنمية الشاملة دون توقف<sup>(49)</sup>.

من بين أهم التحديات التي يواجهها النظام الدولي في القرن الواحد والعشرين المشكلة الكونية الثلاثية الأبعاد: السكان الموارد الطبيعية والتكنولوجيا، ففي حين يزداد سكان الكرة الأرضية يزداد الضغط على الموارد الطبيعية ويزداد النقص في قدرات الإنتاج الاحتياطية.

ثمة اتجاهين يمثلان المقرب البيئي:

الاتجاه الأول المتشائم ويرى أصحابه أن معدل النمو السكاني والتطور الصناعي في العالم يفوق قدرة النظام الاقتصادي العالمي على توفير الموارد والخدمات البيئية الضرورية لمستقبل الانسان، وهو ما يمثل المالتوسية الجديدة.

الاتجاه الثاني المتفائل ويرى أصحابه أنه يمكن التحكم في الزيادة السكانية من خلال إمكانية خلق موارد وفيرة بالوسائل التكنولوجية الحديثة.

وفي كلتا الحالتين فإن المشاكل البيئية تلعب دوراً أساسياً في الضغط على الموارد الذي يؤدي إلى التوتر الدولي<sup>(50)</sup>

برزت خطورة المشكلة البيئية منذ نشر تقرير لجنة Brundtland سنة 1987 تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" لتأتي بعد ذلك عدة دراسات حول الأمن البيئي التي عرفت انتشاراً واسعاً، وظهرت مفاهيم جديدة كالنظرية السياسية الخضراء والتصورات النسوية للبيئة<sup>(51)</sup> والتنمية الإيكولوجية...

إن المشكلة البيئية الكونية وكجزء منها المشكلة المائية نتجت بسبب أخطاء البشر وسوء إدارتهم وسلوكياتهم تجاه المحيط ككل. إن المقرب البيئي ينظر إلى مشكلة الندرة من زوايا مختلفة كالأمن، الاقتصاد، القانون وكذا الجانب التقني في علاقاتها مع بعضها البعض، ويركز أصحاب هذا المقرب على مفاهيم كحدود النمو، التنمية المستدامة.

#### أولاً: حدود النمو

يعتبر رواد الاتجاه البيئي أن الأرض هي كوكب محدود وما الندرة المائية إلا أحد أسس هذه المحدودية في الموارد، ولو يستمر الأفراد في استغلال واستنزاف الموارد غير المتجددة سنصل في المستقبل إلى القضاء على هذا النظام ككل.

إن حل هذا المشكل لن يكون باستخدام التكنولوجيا، لأن لها سلبيات أكثر تحطم في النهاية الطبيعية<sup>(52)</sup> فرغم أن تطبيق الحلول التكنولوجية يسهل تطوير الاقتصاد والسكان لكن في نفس الوقت

(49) حسن بكر، المرجع السابق، ص. 24.

(50) محمد حامد عبد الله، "تحليل إقتصادي لبعض المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية"، مجلة العلوم

الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد 20، (1994) ص. 125

(51) عمار حجار، المرجع السابق، ص. 64.

تؤدي إلى إحداث أضرار كبيرة بالبيئة يتأثر بها أساسا من لا يستفيد ماديا من تطوير الاقتصاد. إن هذه الأضرار الحالية والمستقبلية تتطلب منا أن نعيد تفكيرنا حول مفهوم النمو، لذلك يعتقد أصحاب هذا المقترح أنه يجب إحداث تغييرات جذرية في الممارسات الاقتصادية، القيم، العادات الاجتماعية، والسلوكيات السياسية، ويعني ذلك أنه لا بد من إعادة النظر في طريقة استغلال الطبيعة وكيفية تغيير عاداتنا الخاطئة حول استخدام الموارد الطبيعية، وفي ضرورة عقلنة القرارات السياسية لصالح المحافظة على البيئة<sup>(53)</sup>.

إن دراسة المشكلة المائية -كجزء من المشكلة البيئية- لا يخرج عن هذه المعالم ذلك ما حدث للمياه في العقود الأخيرة من القرن العشرين يؤكد ذلك، فمن أجل زيادة كميات المياه تم استنزاف الأنهار وخلق مشاكل بيئية خطيرة كارتفاع ملوحة المياه وتلوثها من جراء استخدام المواد الكيميائية وهذا ما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي والحيواني وأدى إلى ظهور أمراض خطيرة تعاني منها الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء.

يدخل التحليل البيئي لمشكلة المياه في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بعدد من القضايا المتصلة بقضية التنمية مثل قضية الثورة العلمية والتكنولوجية وقضايا الحفاظ على البيئة، وإطراد التنمية وما يتفرع عنها من قضايا التعامل مع الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) وقضايا التلوث البيئي وقضايا السياسات والإدارة البيئية، وقضايا الوعي البيئي وهنا تبرز عبارات جديدة كالتنمية الإيكولوجية والتنمية المستدامة...

### ثانيا: التنمية المستدامة

بدأت السياسات الوطنية والدولية في النصف الثاني من القرن العشرين تولي اهتماما كبيرا للمشاكل التنموية المتعلقة بأثر أنماط التنمية الصناعية والزراعية الحديثة على البيئة، وكذلك ضرورة الحفاظ على رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة وتحقيق تنمية اقتصادية لتقليص نسب الفقر والتفاوت بين الفقراء والأغنياء.

تعددت تعاريف التنمية المستدامة واتفق أغلب الباحثين على أنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بمكونات البيئة وتوازنها ودون أن تعرض للخطر أو تخفض قدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

إن، فالتنمية المستدامة تركز على ضرورة تحقيق تنمية تستفيد منها الأجيال الحاضرة مع عدم التأثير سلبيا على البيئة، وكذا ضرورة الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة مع مراعاة العدالة والإنصاف في التوزيع والاستهلاك وبشكل خاص في المياه التي تعتبر من الموارد النادرة التي يجب

<sup>(52)</sup> Dobson Andrew, Green Political Thought: An introduction (New York: Routledge, First P.1995) P.76

<sup>(53)</sup> Mostapha, Dolatyar, Water Politics in The Middle-East, P.22

إدارتها بكفاءة وعقلانية، لأن استنزاف المياه وخاصة الجوفية منها وغير المتجددة يعرض الإنسان والبيئة إلى أخطار كبيرة جعلت البيئة المائية أكثر عرضة للتلوث، ومما يضاعف من هذه الأخطار أن قدرة الماء على تجديد ثرواته الطبيعية وقابليته لاستيعاب ما يلقي فيه من نفايات وسموم وتحويلها إلى مواد ضارة تؤثر على الإنسان والحيوان والنبات.

يعتبر الأمن البيئي أهم جوانب الأمن الموسع فيرى الباحث ماك ليفي Macc A.Levy أن التدهور البيئي قد تسبب أكثر من مرة -وقد يبقى سببا أساسيا- في النزاعات الاقليمية، كما تعتبر ظاهرتي الجفاف وإنهاك النسيج الغابي من المسائل البيئية ذات الصلة بالأمن البيئي، نظرا لارتباطهما بالتنمية الزراعية للمجتمع، خاصة إذا اقترنت بالأمن المائي.

إن أهمية الأمن البيئي تكمن في تأثير النظام الإيكولوجي على العلاقات الدولية سواء في شكل تنامي الحركات البشرية المكثفة وما تحمله من تهديدات ضد المنظومات القيمية، الثقافية والديمقراطية، أو في شكل تنامي ظاهرة الندرة القادرة على خلق وضعيات صراعية بين الدول<sup>(54)</sup> وتمثل ندرة المياه المؤشر الأكثر خطورة والقادر على أن يكون سببا في نشوب نزاعات داخلية ودولية، ويؤكد ذلك الباحثان هومر ديكسون<sup>(55)</sup> Hommer Dixon وستين نوردستروم Steen Nordstrom.

من أجل ذلك برزت أهمية مقاومة الأخطار الناتجة عن التقدم التكنولوجي وعن هدر واستنزاف المياه التي زادت في نهاية القرن العشرين بشكل كبير وملفت للنظر، إذ شهدت الأعوام الماضية عقد عديد من المؤتمرات العلمية الدولية والإقليمية والوطنية من أهمها قمة الأرض الأولى المنعقدة سنة 1992 بربو دي جانيرو البرازيل، وقمة الأرض من أجل التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبورغ جنوب أفريقيا سنة 2002 والملتقى الدولي حول الاحتباس الحراري بأندونيسيا في نوفمبر سنة 2007<sup>(56)</sup>.

إذا كانت أهم تحديات الأمن البيئي هي الندرة بصفة عامة والندرة المائية بصفة خاصة، فكيف يتم تحقيق الأمن المائي؟

### الفرع الثاني: مفهوم الأمن المائي

إن الأمن المائي يعد أحد ركائز الأمن الوطني لأية دولة من الدول وهو من المفاهيم المعاصرة التي دخلت القواميس السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويعتمد على العلاقة بين الاعتماد على المياه والأمن.

(54) عمار حجار، المرجع السابق، ص.65

(1) Hommer Dixon and Thomas.F, "On The Threshold Environmental Change as Cause of a Cute Conflict", International security, N 04. (1993), P.77

(56) لمزيد من التوضيح أنظر الملحق رقم 5.

إذا كان مفهوم الأمن يتمثل في توافر الحماية ضد مالا يمكن التنبؤ به من أحداث يؤدي وقوعها إلى حدوث اضطرابات في حياة الأفراد وسبل معيشتهم. مما لا شك فيه أن المياه من أكثر الموارد تأثيراً على الأمن البشري.

وتتأثر التصورات بشأن أمن المياه في عالم اليوم بشدة بالأفكار المتعلقة بالندرة، حيث ينظر إلى حالات النقص في إمدادات المياه باعتبارها الملح المحدد لمسألة انعدام الأمن المائي. وقد تزايدت مؤخرًا الصيحات المحذرة من نزوب المياه في العالم، غير أن النظر إلى القضية من زاوية الندرة فحسب يمثل منظوراً مشوهاً وقاصراً بالنسبة لانعدام الأمن المائي، فهو مشوه لأن الندرة في الأساس نتاج لسياسات سوء إدارة الموارد المائية، كما أنه قاصر لأن التوفر الفعلي للمياه ليس إلا بعداً واحداً من أبعاد انعدام الأمن المائي.

حدد مفهوم الأمن المائي بما يلي:

**1- الأمن المائي،** ويعني معرفة واقع الثروة المائية من حيث المخزون وتنوع المصادر وطرق الاستثمار وكيفية تحسين نوعيتها وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري والصناعي والتوازن البيئي (57).

**2- الأمن المائي،** وهو ضمان توافر الموارد المائية المهمة للاستخدامات الرئيسية زراعية أو صناعية أو منزلية بشكل يتناسب مع حجم الاستخدامات الحالية والمستقبلية بشكل مستديم.

**3- الأمن المائي،** يعني تلبية الاحتياجات المائية كما ونوعاً بشكل مستمر من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من المياه وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام فضلاً عن تنمية موارد المياه الحالية والبحث عن موارد جديدة (58).

واقتماداً فإن الأمن المائي يشير إلى أنه وضعية مستقرة لموارد المياه والطلب عليها.

**4- عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمن المائي بأنه "هو حق الإنسان في المياه والذي يكفل للجميع الحصول على مياه كافية ومأمونة وسائغة ويسهل الحصول عليها ومتاحة بسعر معقول، وذلك للاستخدام الشخصي والمنزلي" وتمثل هذه الصفات الأساسية الخمس الركائز الذي يستند عليها أمن المياه (59).**

---

(57) كنعان عبد اسماعيل، "أزمة المياه والأمن الغذائي العربي"، مجلة كلية الرافدين، العدد 2، (1999) ص. 10.

(58) رضا القرشي، "حوض النيل، إثيوبيا، إسرائيل، المثلث الحرج في الأمن المائي العربي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية،

العدد 5، (1996) ص. 160-161

(59) تقرير التنمية البشرية لسنة 2006، المرجع السابق، ص. 7.

## الخاتمة

إن أمن المياه هو جزء لا يتجزأ من مفهوم الأمن البشري، ويعني بوجه عام الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج. في عالم بداية القرن الواحد والعشرين نجد أن المشكلات المتعلقة بالأمن الوطني تلقي بظلال كثيفة على برنامج العمل الدولي وتمثل أمور مثل الصراعات العنيفة والمخاوف التي تثيرها التهديدات الإرهابية وانتشار الأسلحة النووية وزيادة حجم التجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات تحديات كبرى، ومن السهل وسط هذه الظروف أن ينصرف انتباه المرء عن بعض الضروريات الأساسية للأمن البشري، بما فيها تلك التي تتعلق بالمياه. على أن هناك 1.8 مليون طفل يموتون سنويا بسبب المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي وهو رقم تتضاءل أمامه أعداد ضحايا الصراعات العنيفة، كما أنه ليس هناك عمل إرهابي يخلف دمارا اقتصاديا بحجم ما تخلفه أزمة المياه والصرف الصحي، ومع كل ذلك، فإن هذه القضية تجد لنفسها مكانا بالكاد في برنامج العمل الدولي<sup>(60)</sup>.

يحدد مفهوم الأمن المائي على أساس احتياجات الفرد المائية على مدار السنة التي يجب أن لا تقل عن معدل 1000م<sup>3</sup> -كحد للفقر المائي عالميا- وذلك بالحفاظ على الموارد المائية المتوفرة، والسعي بكل الطرق للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها لتأمين التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها.

إن تحقيق الأمن المائي يقع ضمن أولويات أية دولة لئلا يهدد بقاء الإنسان من جهة ولعدم وجود بديل عنه من جهة أخرى، في الوقت الذي توجد فيه للطاقة بدائل أخرى ولتوضيح أهمية الأمن المائي يقول الأستاذ كمال أبو المجد "لا أمن عسكريا لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي وذرورة الأمن الاقتصادي هو الأمن الغذائي، ولب الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء"<sup>(61)</sup>. في الأخير نصل إلى محاولة تعريف الأمن المائي "بأنه وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها يستجيب فيها عرض المياه للطلب عليها. أما في حالة عدم تلبية العرض للطلب تبدأ وضعية الضغط المائي التي تتحول إلى الندرة المائية".

(60) المرجع نفسه، ص.3

(61) منذر خدام: المرجع السابق، ص.20